



الجمع العام للمجلس الوطني العادي 2020

التقرير الأدبي الولاية الحالية: 2017-2021

مقدمة:

شهدت الولاية التي نودعها سيلا من المكاتب الجامعية الوهمية التي تناسلت تباعا من طرف الخصوم بعد إقبار ملف المسمى عمر ادخيل. حيث نظم بعده المسمى عبد الله مكاوي جمعا عاما وهميا، فتم إلغاؤه بعد حصوله على وصل إيداع مؤقت صالح لستين يوما، وقام بعد ذلك المسمى إدريس الشويوي بدوره في محاولة منه لخلق مكتب جامعي وهمي برناسته، فتصدت له الجامعة، وأبطلت جمعه العام الوهمي هذا بعد لم يتمكن من الحصول على وصل إيداع ملفه، وحاول المسمى حسن عباسي تنظيم جمع عام لانتخاب مكتب جامعي وهمي، فتم إيقاف تنظيمه من طرف المحكمة. وأخيرا انبرى إلى الساحة المسمى عبد العالي بلومي، ذي السوابق العدلية بتهم التزوير في محاضر رسمية واستعمالها، وكذا الضرب والجرح في حق الغير، ليزعم عقده لجمع عام وهمي، فتقدمت الجامعة إلى المحكمة بطلب الطعن فيه، كما رفعت ضده شكاية بالسطو على أموال الجامعة وتبديدها بغير وجه حق وأبطلت المحكمة جمعه العام، ومكتبه الجامعي الوهميين.

وأمام هذه التصرفات المناهية للشرعية والديموقراطية قصد الاستلاء على ممتلكات الجامعة، وتبديد أموالها دون حق، كما يفعلون بعائدات الطوابع المزورة التي يروجونها كل سنة، ولا يعرف أي أحد مصير المبالغ المالية المستخلصة منها إلا الراسخون منهم في النصب والاختلاس، كان لزاما على الجامعة أن تتصدى وبكل حزم لهذه السلوكيات المناهية لكل القوانين والأعراف، وذلك للحفاظ على حقوق ومكتسبات القناصين في إطار ما يخوله لها قانونها الأساسي، وما يكفلها لها الدستور والقوانين المنظمة لقطاع القنص، وذلك عن طريق المحاكم التي أحبطت كل محاولاتهم اليانسة لتضليل القناصين والرأي العام بأحقيتهم في تمثيل الجامعة.

وهكذا فقد خسروا كل الدعاوى المرفوعة ابتدائيا واستئنافيا، وكذلك على مستوى محكمة النقض، سواء تلك التي سعوا من ورائها إضفاء الشرعية على تمثيلهم للجامعة، أو تلك التي حاولوا من خلالها الطعن في شرعية الجامعة الملكية المغربية للقنص وجموعها العامة ومكتبها التنفيذي ومكاتبها الجهوية. وتجدر الإشارة إلى أن كلا من عمر ادخيل وبوشعيب الكيحل وعبد الله مكاوي وعبد العالي بلومي متابعون من طرف غرفة جناية الأموال بمحكمة الاستئناف بالرباط، من أجل جرائم اختلاس وتبديد أموال عمومية، الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصل 241 من القانون الجنائي.

وبناء على هذه الأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به، تكون مسألة شرعية من له الحق في تمثيلية الجامعة قد حسمت وبشكل قطعي، لا يدع مجالاً للشك، لصالح المكتب التنفيذي الشرعي برئاسة السيد شفيق الجيلالي.

ونستند في هذا الإطار للتوضيح لا للحصر، على التفاعل الإيجابي الذي كان بين الجامعة وإدارة المياه والغابات أثناء إعداد القانون الأساسي الجديد للجامعة من جهة، وبين هذه الأخيرة والأمانة العامة

للحكومة من جهة ثانية، بخصوص ذات الموضوع، وذلك عن طريق الاجتماعات التي كان يعقدها السيد رئيس الجامعة مع الطرفين من أجل بلورة وتوضيح وتصحيح ما ورد في بعض بنود هذا القانون الأساسي الجديد، أو عن طريق الرسائل التي تبادلها معهما بصفته رئيسا للجامعة، وأبدى من خلالها بملاحظاته حول مشروع القانون.

ورغم كل العراقيل التي عرقتها الولاية التي نودعها فقد قامت الجامعة بإنجاز كل برامجها التي صادقت عليها الجموع العامة المتتالية، إضافة إلى التنسيق بينها وبين الإدارة الذي تلا نشر القانون الأساسي بالجريدة الرسمية في 2021/3/25، بخصوص تنزيله، وخصوصا ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية. ومن جهة ثانية، فإن محاكم المملكة أصدرت قرارات ضد كل من عمر ادخيل وكمال العثماني صاحب محطة مكناس لبيع الحجل، وحكمت على الأول بإرجاع سيارتي الجامعة الموجودتين في حوزته، وأدائه غرامة مالية عن ذلك، بلغت 150 000,00 درهم، وحكمت على الثاني باسترجاع مبلغ 400.000,00 درهم التي بحوزته، وكبدته غرامة مالية إضافية قدرها 20.000,00 درهم. وهناك أيضا استرجاع شيكات بدون رصيد، ومتابعة أشخاص آخرين لنفس السبب، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 99.500,00 درهم

1. تنظيم الجامعة :

1.1- الانخراطات :

لقد بلغ عدد الجمعيات التي تم تسجيل انخراطها منذ سنة 2017 إلى حدود 31 مارس 2021 1116 جمعية، منها 170 خلال سنتي 2020 وبداية 2021. ويتضح من خلال هذا الرقم أن هناك تراجعا ملحوظا طال تجديد الجمعيات التي انتهت صلاحية مكاتبها، وكذا تأسيس جمعيات القنص الجديدة، ويعزى ذلك إلى الحالة الوبائية لفيروس كورونا ببلادنا، والإجراءات الاحترازية التي تفرض إلغاء كل التجمعات تفاديا لانتشار العدوى.

وتماشيا مع مقتضيات القانون الأساسي للجامعة المعدل بتاريخ 19 مارس 2017، واستعدادا لتحضير الجموع العامة للتمثليات الإقليمية للقنص التي نص عليها هذا القانون، عملت الجامعة على تحيين لوائح الجمعيات المنخرطة، وأخبرت المكاتب الجهوية بضرورة اعتماد جمعيات القنص للقانون الأساسي النموذجي وفق ما نص عليه مقرر السيد رئيس الحكومة رقم 3.182.14 الصادر في 7 ربيع الأول 1436 الموافق 2014/12/30، كما نصت التوصيات على ضرورة تجديد المكاتب المسيرة للجمعيات التي انتهت مدة انتدابها، وموافاة الجامعة بملف تعديل القانون الأساسي أو تجديد المكتب المسير بعد إيداعه لدى السلطات المحلية، والحصول على وصل بذلك، مشددة على أن الإدلاء بهذا الوصل أمر ضروري من أجل إثبات قانونية المكتب الذي سيتم انتخابه، تنفيذا لما تنص عليه المادة الخامسة من ظهير 1958 المنظم لجمعيات المجتمع المدني. وقد عاودت الجامعة التذكير بضرورة التعجيل بتسوية الوضعية القانونية لجمعيات القنص حيث راسلت 1252 جمعية بتاريخ 2017/02/24 حتى تتمكن الجامعة من استدعاء هذه الجمعيات للمشاركة في أشغال الجموع العامة الإقليمية التي انطلقت خلال شهر أبريل 2017.

1. 2 - تعديل القانون الأساسي للجامعة :

أ- تعديل 2017:

في مستهل سنة 2017 تم تعديل القانون الأساسي للجامعة، ليتوافق مع ما تمليه المتغيرات والمتطلبات الأساسية لتطوير عمل أجهزة الجامعة، ولتتماشى وطموحات المنخرطين بها لبلوغ أرقى ما يمكن تحقيقه في هذا المجال، وقد تميز القانون الأساسي الجديد المعدل بالخصوص باعتماد الجهوية المتقدمة التي انتهجتها بلادنا مؤخرا، وبإحداث التمثليات الإقليمية، والتي كان لها شرف تمثيل العمالات والأقاليم التي ينتمون إليها في أشغال الجموع العامة للفروع الجهوية للقنص بأعداد متناسبة مع عدد الجمعيات التي هي في وضعية إدارية سليمة، وإعطاء دور كبير للفروع الجهوية في تنظيم الجموع

العامة للتمثيلات الإقليمية، والحضور في الجموع العامة للجمعيات التي توجد مقراتها بالجهة. وقد تم إيداعه لدى السلطات المحلية، والحصول على وصل إيداع عدد 3914 بتاريخ 2017/3/29. وقد كان لهذه التمثيلات الدور الكبير في تحسين أعمال المكاتب التنفيذية للفروع الجهوية على المستوى الإقليمي والمحلي. وتم إرسال نسخة منه إلى كل من الأمانة العامة للحكومة وإدارة المياه والغابات، وبذلك أصبح هو الأرضية الأساسية لمشروع تعديل القانون الأساسي الجديد للجامعة الذي تم نشره مؤخرا بالجريدة الرسمية بتاريخ 25 مارس 2021، بعد مخاض عسير، ونضال مستميت للحفاظ على مكتسبات الجامعة الحقوقية والمادية والمعنوية.

ب- تعديل 2021:

خلال إعداد القانون الأساسي للجامعة من طرف الإدارة المكلفة بالقنص، تم عقد اجتماعات متتالية، فأبدت الجامعة ملاحظاتها كتابية حول مشروع القانون الأساسي، مذكرة بأن الجامعة عضو بالمجتمع المدني، وأن جمعيات هذا الأخير تؤسس وتمارس أنشطتها باستقلالية في إطار احترام القانون، وأن الإدارة ليست عضوا بالجامعة، ولا يجوز لها أن تتولى تنظيم انتخابات هياكل الجامعة، ولا التدخل في شؤون تسييرها وتنظيمها. وهذه الملاحظات كانت بحق نقطة خلاف جذري بين الجامعة والإدارة المكلفة بالقنص، وهو امتداد لما أبانت عنه الإدارة منذ اندلاع النزاع المفتعل، بانحيازها لأحد الأطراف، الذي لا يتوفر على شرعية تمثيل الجامعة، ضدا على المركز القانوني القائم، وإعطائه وعودا بإعداد مشروع قانون يسمح لها بتنظيم الجموع العامة لانتخاب هياكل الجامعة.

وقد أبان أعضاء المكتب الجامعي عن انفتاحهم الكبير على الإدارة لتطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد بعد نشره بالجريدة الرسمية، واقترحوا تكوين لجن مشتركة بين الجامعة والإدارة، على الصعيدين الوطني والجهوي، تتولى الإشراف على جميع مراحل انتخابات هياكل الجامعة، وهذا الاقتراح تم دمجها والتتصيص عليه ضمن القانون الأساسي فيما سمي بالمرحلة الانتقالية. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الأساسي للجامعة الذي تم نشره بالجريدة الرسمية أخذ بعين الاعتبار جل الملاحظات التي أبدتها الجامعة حول مواده، وأرسلتها إلى الإدارة المكلفة بالقنص، وإلى الأمانة العامة للحكومة. وهذه النسخة نصت على مشروعية المكتب الجامعي الحالي بصريح العبارات، وتبقى مطابقة إلى حد ما للنسخة التي تمت المصادقة عليها في 2017، خاصة فيما يتعلق بانتخاب هياكل الجامعة.

وأسفرت الاجتماعات المتتالية التي تمت حول تنزيل مقتضيات القانون الأساسي للجامعة خلال ما سمي بالمرحلة الانتقالية على استجابة الإدارة المكلفة بالقنص إلى تدبير الانتخابات من طرف الجامعة، واستشارة الإدارة في إطار اللجن الجهوية واللجنة المركزية.

1.3 - اجتماعات هياكل الجامعة:

1.3.1 - اجتماعات المكتب الجامعي:

تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للجامعة، عقد المكتب الجامعي وفق مقتضيات القانون الأساسي ما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات خلال كل سنة من سنوات هذه الولاية: بحيث يعقد الأول في بداية كل شهر شتنبر في إطار الاستعداد لكل موسم للقنص لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات ليمر الموسم على أحسن ما يرام في حدود ما تسمح به الإمكانيات المتاحة وخصوصا إطلاق الحجل، وتوفير طوابع الانخراط، والقرار السنوي للقنص، وعلامات التشوير الخاصة بالمحميات الثلاثية قصد التحضير لموسم القنص الموالي، وفي كل شهر يناير الموالي ينعقد الاجتماع الثاني لتقييم موسم القنص، والاتفاق على حصص توزيع الحجل على الجهات، أما الاجتماع الثالث فيكون في بداية كل شهر يونيو لدراسة التقريرين الأدبي والمالي للسنة المنصرمة، والتحضير للجمع العام العادي السنوي للجامعة.

كما يعقد المكتب الجامعي اجتماعاته كلما دعت الضرورة لذلك، كما حدث خلال مرحلة مناقشة مشروع القانون الأساسي الأخير.

2.3.1- الجموع العامة للجامعة:

أ * على المستوى المركزي:

عقدت الجامعة جموعها العامة العادية على امتداد سنوات الولاية الحالية وفق مقتضيات قانونها الأساسي، حيث تم الاطلاع على التقارير الأدبية والمالية، وتقارير مدقق الحسابات، وإبداء رأي المشاركين فيها، باستثناء سنة 2020، نظرا للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها بلادنا، حيث قامت الجامعة بنشر التقريرين الأدبي والمالي بموقعها الإلكتروني، ليطلع عليه كافة القناصة. ولعل ما ميزها هو التصويت عليها بإجماع الحاضرين. كما عرفت انتخاب المكتب الجامعي في مستهل الولاية، وقبلها عقد جمع عام استثنائي لتعديل القانون الأساسي للجامعة سنة 2017 كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وتطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للجامعة، يقوم كل سنة مدقق الحسابات بإعداد التقرير حول تدقيق الحساب المالي السنوي للجامعة، الذي يعرض على الجمع العام العادي الوطني، وبعد المصادقة عليه ترسل نسخة منه إلى المجلس الأعلى للحسابات.

وتميزت هذه الولاية باللقاء الذي حضره إلى جانب أعضاء الجمع العام، رؤساء بعض جمعيات القنص، من أجل مناقشة مسودة مشروع القانون الأساسي التي بعثتها المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، وإبداء رأيهم فيها. وقد عرفت هذه المسألة نقاشا جادا، وتحليلا معمقا لكل المواد الواردة في هذا المشروع، ودراسة مدى ملاءمتها لمقتضيات الدستور، ولقانون الحريات العامة من جهة، وحقوق ومكتسبات الجامعة من جهة ثانية.

وعلى ضوء المناقشات التي عرفها هذا اللقاء، والتباينات التي رصدتها الجامعة في هذا الباب، تم إعداد مشروع قانون أساسي، يستند في مجمله على القانون الأساسي النموذجي للجامعات الرياضية، الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 2016/3/19، ويتماشى وتطلعات القناصين، مراعيًا في كل مواده جميع القوانين المنظمة لقانون الحريات العامة، وخاصة ظهير 1958، كما تم تغييره وتتميمه، بغرض عرضه على أعضاء الجمع العام الاستثنائي الذي تم عقده في 19 مارس 2017 لمناقشته والمصادقة عليه، ثم بعدها بعث نسخة منه إلى كل من الأمانة العامة للحكومة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر آنذاك.

ب * على المستوى الإقليمي:

وتطبيقا لمقتضيات قانونها الأساسي المعدل في مارس 2017، قامت الجامعة الملكية المغربية للقنص، عن طريق مكاتبها الجهوية، باستدعاء كل الجمعيات المنخرطة تحت لوائها والتي توجد في وضعية قانونية، لحضور الجموع العامة للتمثيلات الإقليمية، قصد انتخاب أعضاء هذه الأخيرة تحت رئاسة رؤساء المكاتب الجهوية. وقد مرت الجموع العامة في جو ديمقراطي تسوده الشفافية والمسؤولية. وفي إطار احترام القوانين المنظمة للجامعة، تأكد لهذه الأخيرة أن بعض الأعضاء ترشحوا لعضوية التمثيلات الإقليمية في بعض الجهات، دون أن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لهذه المهمة، وفق ما تنص عليه المادة 32 من القانون الأساسي، فكان لزاما على الجامعة إلغاء انتخابهم احترامًا للقوانين، وعملا بمبدأ الشفافية والديموقراطية.

ج * على المستوى الجهوي:

عقدت الجامعة منذ سنة 2017 الجموع العامة للفروع الجهوية للقنص، وفق التقسيم الجديد للجهات الذي تم اعتماده في ظل القانون الأساسي الجديد، والتي حضرها أعضاء التمثيلات الإقليمية التابعة لكل جهة، وذلك من أجل الاطلاع على التقارير الأدبية والمالية ومناقشتها، والبت فيها في مرحلة أولى، ثم انتخاب المكاتب التنفيذية للفروع الجهوية في مرحلة ثانية بخصوص السنة الأولى من الولاية.

وقد عينت الجامعة لكل جهة عضوا من المكتب الجامعي لرئاسة جمعها العام الجهوي حسب مقتضيات قانونها الأساسي.

وفي هذا الإطار طالبت الجامعة المكاتب الجهوية بتحضير التقارير المالية وفق المعايير المتعارف عليها، وإرسالها لها قبل متم شهر مارس من كل سنة للتدقيق فيها وإدماجها في تقرير الجامعة، ولتوزيعها على الأعضاء الذين سيشاركون في أشغال الجموع العامة الجهوية، ويجب التنصيص على أن سنة 2020 لم يتم خلالها عقد الجموع العامة للفروع الجهوية، والجمع العام الوطني العادي للجامعة بسبب جائحة كورونا، وما فرضته التدابير الاحترازية للوقاية من تفشي الوباء من عدم عقد التجمعات والاجتماعات خلال هذه السنة. كما طالبت الجامعة غير مرة باحترام مواعيد تسديد مستحقات مبيعات الطوابع وفق الفترات والنسب المنصوص عليها في القانون الأساسي والنظام الداخلي للجامعة، وأن كل المداخل والمصاريف يجب أن تمر عبر الحساب البنكي المفتوح في اسم الفرع الجهوي احتراماً للشفافية في التسيير المالي.

وقد أسفرت الجموع العامة الجهوية لسنة 2017 التي صادفت نهاية الولاية السابقة عن انتخاب المكاتب التنفيذية للفروع الجهوية.

2. انتخاب رئيس الجامعة:

تطبيقاً لمقتضيات المادة 21 من قانونها الأساسي، أعلنت الجامعة الملكية المغربية للقنص في بلاغ لها، تم نشره بموقعها الإلكتروني، عن فتح باب الترشح لمنصب رئيس الجامعة لهذه الولاية، في وجه كل قنص يستجيب للشروط المنصوص عليها في المادة 32 من القانون الأساسي، ونص البلاغ على أن تبعث أو تودع طلبات الترشح لهذا المنصب ابتداء من 09 ماي 2017، مصحوبة بالسيرة الذاتية للمرشح، ونسخة من شهادة السوابق العدلية، ونسخة من شهادة الدراسات الجامعية، لدى رئيس الجامعة لعرضها على المكتب الجامعي الذي انعقد في 4 يونيو 2017، الذي تكلف بدراستها والمصادقة على الترشيحات، وأصدر بيانا باسمي المرشحين الاثنتين: السيد الجليلي شفيق والسيد محمد بولحود، نشر بالموقع الإلكتروني للجامعة 10 أيام قبل انعقاد الجمع العام الوطني العادي المقرر في 11 يونيو 2017. وفي اليوم الموعد أسفرت النتائج عن فوز السيد الجليلي شفيق برئاسة الجامعة لولاية جديدة بالأغلبية المطلقة.

3. تنمية القنص:

3.1- تهيئة القطع النموذجية للقنص:

وعيا منها بأهمية المحافظة على الطراند وتنميتها، تحرص الجامعة على توفير الظروف الملائمة لحماية القنص وتكاثره، حيث تعمل كل سنة على إعمار المحميات الثلاثية بالحجل، وتوفير كمية هامة من العلف التي تمنحها لها الشركة الوطنية لتسويق البذور بعدد من المراكز التابعة لهذه الأخيرة، فتضعها رهن إشارة المكاتب الجهوية للقنص بغية توزيعها على الخصوص داخل المحميات الثلاثية التي أطلق بها الحجل، والقطع النموذجية للقنص.

كما تكفلت الجامعة بأداء مصاريف نقل هذا العلف إلى الجهات، وكذا الحراس الذين يشرفون على مراقبة القطع النموذجية للقنص، كما قامت الجامعة بإعادة ما تم إتلافه من طرف بعض المفسدين من السياج المحيط بالقطعة النموذجية للقنص التابعة للجامعة بسيدي علال البحراوي، وبناء بيت خشبي بها.

3.2- شراء وتوزيع الحجل :

تقوم محطات تربية الطراند المرخص لها بعرض عدد من الحجل يقل بكثير عن مستوى الطلب، بحيث لا يستجيب لمتطلبات جمعيات القنص المؤجرة وغيرها. مما يجعل هذه الجمعيات لا تتمكن من اقتناء هذا النوع من الطراند وفق ما يلزمها به دفر التحملات المتعاقد بشأنه مع إدارة المياه والغابات،

لعدم توفر الحجل في محطات تربية الطراند بالعدد المطلوب. وبذلك يتزايد الطلب، فتكون الجمعيات مرغمة على شراء الحجل بأثمان مرتفعة، أو اقتنائه إما في فترة عز الصيف خلال شهري يوليوز وغشت، أو على أبواب افتتاح موسم القنص خلال شهر شتنبر، مما يعرضه للموت أو للاقتناص، ولا يكون له الأثر المطلوب في عملية التكاثر.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن الجامعة أطلقت خلال الأربعة مواسم المنصرمة ما يقارب 146000 حجلة وزعت على مختلف مناطق القنص بالمملكة.

وفي إطار الاستعدادات لعملية إطلاق الحجل قبل بداية كل موسم، تطلب الجامعة من جميع المكاتب الجهوية تحديد المجالات التي سيتم إطلاق الحجل فيها بالتنسيق مع مصالح إدارة المياه والغابات، وتوفير الظروف الملائمة لإنجاح هذه العملية باتخاذ التدابير التالية:

- عقد اجتماعات مبكرة مع مصالح المياه والغابات لتحديد الأماكن التي سيطلق فيها الحجل.
- محاربة الحيوانات الضارة عند الضرورة.
- توفير الأكل والماء والحراسة خلال مدة تأقلم الطيور مع محيطها الجديد.
- إشراك ممثلي المياه والغابات في عملية الإطلاق.
- تحرير محضر الإطلاق الذي يجب إمضائه من طرف ممثلي المكتب الجهوي والمياه والغابات.
- اتخاذ جميع الترتيبات اللوجيستكية لتسلم الحجل من محطات تربية الطراند في الفترة المحددة لذلك، ونقله إلى الجهات المعنية في أحسن الظروف الممكنة. وقد وزعت حصص الحجل خلال سنوات الولاية على الجهات كالتالي:

حصّة الحجل				الجهة
2021/2020	2020/2019	2019/2018	2018/2017	
4200	2800	1450	1500	سوس ماسة
6750	4500	2225	1600	مراكش آسفي
7650	5100	4250	1500	بني-ملال- خنيفرة
7000	4600	3400	1400	فاس - مكناس
4000	2600	1500	1800	الشرق
5400	3600	2100	1400	طنجة-تطوان- الحسيمة
8400	5600	7050	1400	الرباط-سلا-القنيطرة
7800	5200	3250	1400	الدار البيضاء-سطات
3500	2300	875	***	الجنوب
3800	2500	1200	***	درعة- تافيلالت
			1500	دكالة عبدة

				1000	الشاوية ورديفة
				1500	خنيفة ميدلت
				1000	مكناس إفران الحاجب
				1500	الغرب الشراردة بني احسن
				1500	تازة الحسيمة
المجموع	480	400	500	***	المحمية التابعة للجامعة
المجموع	58770	39200	27800	20000	المجموع

4. التحضير لموسم القنص:

1.4-توفير طوابع الجامعة:

عملت الجامعة قبل بداية كل موسم على طبع طوابع الانخراط بينك المغرب وتوزيعها على جميع المكاتب الجهوية للقنص حسب عدد القناصين بكل جهة، حتى يتسنى لكل القناصة الحصول على الطابع في الوقت المناسب رغم المضايقات التي كان ينهاجها الخصوم للترويج لطوابعهم المزورة. وتسهر الجامعة على تحصيل مبيعات كل سنة من سنوات هذه الولاية، وفق الشروط والمقتضيات المنصوص عليها في الأساسي والنظام الداخلي للجامعة كما قامت الجامعة بطبع ما يكفي من بطاقات الجامعة، ووزعتها رفقة الطوابع على جميع المكاتب الجهوية بهدف تسليمها للقناصين عند اقتناءهم طوابع الجامعة، والعمل على سلب البطائق المزورة التي طرحها المختلسون وزبائنتهم في الساحة، تارة بتغليط القناصين وتارة بالإغواء بثمن أقل بكثير من الثمن المنصوص عليه قانونا في المرسوم الوزاري.

4.2- القرار السنوي :

وسعيا منها لتعميم المعلومات على جميع القناصة، تقوم الجامعة، عند بداية كل موسم، بتوزيع نسخ كافية من القرار السنوي المنظم للقنص، الذي تتوصل به من إدارة للمياه والغابات على جميع المكاتب الجهوية، وتنتشره بموقعها على الانترنت، حتى يتمكن كل القناصين من الحصول عليه، كما قامت خلال سنة 2020 بنشر كتيب حول الإجراءات الاحترازية التي يجب اتخاذها من طرف القناصة خلال موسم القنص، تفاديا لانتشار عدوى كوفيد 19.

5. محاربة القنص غير المشروع:

5.1- حظيرة سيارات الجامعة:

تعزز أسطول سيارات الجامعة سنة 2017 باقتناء ثلاث سيارات رباعية الدفع من نوع نيسان نافارا، وضعت رهن إشارة كل من الفرع الجهوي لجهة سوس-سماسة والفرع الجهوي لجهة الجنوب والفرع الجهوي لجهة درعة-تافيلالت، كما تم اقتناء سيارة من نوع فولكسفاغن 'كادي' سنة 2020 وضعت رهن إشارة طاقم الجامعة بعد بيع سيارتين من نوع طويوطا ورونو كونغو المتقادمتين. وتجدر الإشارة إلى أن بيع هاتين السيارتين قد تم بقرار من المكتب الجامعي المنعقد في 2020/9/27 كما هو مدون في محضر اجتماعه، إلا أن أمين مال الجامعة قام في خرق سافر لقرار المكتب الجامعي بعدة

مناورات للإبطال هذا القرار، وصلت إلى حد الهجوم على رئيس الجامعة بمكتبه، وتعنيفه وشتمه، وإطلاق العنان لافتراءات كاذبة، همت جمعية الأعمال الاجتماعية التي يترأسها، وأعضاء عائلته رغم تدخل أعضاء المكتب الجامعي في محاولة منهم لردعه. وتقوم الجامعة كل سنة أيضا بأداء واجبات التأمين والضريبة على السيارات الموضوعه رهن إشارة المكاتب الجهوية.

5.2- الهواتف:

- عند انتهاء العقد المبرم مع اتصالات المغرب نهاية 2019، قامت الجامعة بطلب عروض لإبرام اتفاقية جديدة، أسفرت على تجديد العقد مع اتصالات المغرب بالشروط التالية:
- مجانية الاتصال بين جميع المنخرطين فيما بينهم 7/7 أيام و24/24 ساعة.
- منح 10 ساعات من المكالمات شهريا في اتجاه جميع الخطوط الأخرى بالنسبة 209 خطوط، و30 ساعة بالنسبة 11 خطا.
- الواجب الشهري 130 درهم مع احتساب الرسوم عن كل 30 ساعة و85 درهم مع احتساب الرسوم عن كل 10 ساعات.

6. برنامج عمل الجامعة للموسم المقبل:

لقد دأبت الجامعة خلال سنوات الولاية الحالية على بلورة برنامج عمل لكل سنة وتنفيذه، وإعداد تقرير في الموضوع، وإرساله إلى إدارة المياه والغابات، حيث همت البرامج المواضيع التالية:

- التكوين والتحسيس وتنظيم التظاهرات؛
 - محاربة القنص اللا مشروع؛
 - شراء الطراند؛
 - حماية الوحيش؛
 - خلق وتهيئة وتسيير القطع النموذجية للقنص.
- وبخصوص موسم 2022/2021 يقترح المكتب الجامعي على الجمع العام للجامعة برنامج عمل يضم النقاط التالية:

1. العمل على الإسراع بمسألة تعيين الحراس الجامعيين، وتجهيزهم ببذلة، وهاتف لمن يرغب في ذلك، وتأمينهم عن المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها؛
 2. تنظيم أيام تكوينية وتحسيسية للحراس الجامعيين فور تعيينهم، وخصوصا الجدد منهم وللجمعيات المنخرطة في الجامعة وكذا للسكان المحلية؛
 3. إعمار مناطق القنص بعدد من الحجل حسب ما تسمح به محطات تربية الطراند؛
 4. المشاركة في اجتماعات المجلس الأعلى للقنص واقتراح النقاط التالية للدراسة:
- المطالبة بفتح مجالات أخرى للقنص بالنظر إلى عدد القناصة الذي يتزايد بشكل كبير؛
 - إعطاء دينامية كبيرة لاجتماع المجلس الأعلى للقنص بإخراج المراسيم التطبيقية لظهير 1923 إلى حيز الوجود؛
 - المطالبة بالسماح للمستثمرين بخلق محطات لتربية الحجل، قصد الاستجابة للطلب المتزايد، مما سيسمح بتنمية القنص ببلادنا وخاصة القنص السياحي؛
 - المطالبة بتحسين ظهير 1937 حول حمل السلاح، الذي يوجد بين رفوف إدارة المياه والغابات لتجاوز دوريات وزارة الداخلية؛
 - تجديد جدول الصفقات قبل الحكم (TAJ) وفق مستجدات ظهير 1923 بعد نشره في سنة 2006؛

- إعادة النظر في نشر خرائط المحميات الثلاثية ومحميات القنص؛
- 5. تفعيل اتفاقية التعاون الثنائية المبرمة مع إدارة المياه والغابات ؛
- 6. السهر على السير العادي للجامعة بجميع هياكلها التنظيمية.
- 7. تنفيذ برنامج العمل المتعاقد بشأنه مع المندوبية السامية.

اتفاقية المياه والغابات	العملية
800.000,00	التكوين والتحسيس وتجهيز ومكافآت الحراس الجامعيين.
800.000,00	محاربة القنص غير مشروع.
4.000.000,00	إعادة اعمار مناطق القنص.
200.000,00	حماية الوحيش.
200.000,00	تسيير القطع النموذجية للقنص.
500.000,00	تسيير الجامعة.
6.500.000,00	المجموع

رئيس الجامعة الملكية
المغربية القنص
الجيلالي شفرسي

